

التنمية المستدامة ودور الدولة المجدد في المنطقة العربية

يُحرِّك الاقتصادات في المنطقة العربية نموذجٌ نموٌّ يلغي أهداف التنمية وحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وتقدّم عملية «الريو20+» فرصة لإعادة إثارة النقاش في التنمية المستدامة الذي بدأ في عام 1992، وعزّز السير في طريق إصلاح الأفكار التنموية وتبني الاستراتيجيات المتناسكة لإحياء القطاعات والقدرات الإنتاجية. ومن الضروري ضمان عدم استخدام هدف «الاقتصاد الأخضر» في إعادة تغليف النماذج الاقتصادية والاجتماعية القديمة نفسها التي أخفقت في إحقاق حقوق الناس وخدمتها.

المتراطة بعضها إلى بعض، أي السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وستلقي هذه الورقة الضوء على هذه التحديات ضمن سياق التغيّر المشهود في المنطقة العربية، نتيجة لثورات الشعوب وانتفاضاتها التي اجتاحت المنطقة منذ أواخر عام 2010. كما ستسلط الضوء على الطريق من «قمة الأرض» (1992) إلى «قمة الريو20+» والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في المنطقة العربية وضرورة إعادة التفكير بدور الدولة، بما في ذلك مناقشة مفهوم «الاقتصاد الأخضر» وحيوية الشراكات العامة والخاصة. علاوة على ذلك، ستنظر الورقة في الحاجة إلى إعادة إحياء الشراكات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

من «قمة الأرض» إلى «قمة الريو20+»

قرّرت «قمة الأرض» التي انعقدت في عام 1992 أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بقوة على ترابط دعائمها الثلاث الأساسية: البيئة والسياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. فهي تؤكد، من ناحية، على أهمية تبني أنساقاً استهلاكية وإنتاجية مختلفة، ومن ناحية ثانية على تقوية التعاون الدولي المستند إلى مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة». فبعد مضيّ ثماني سنوات، جدّد «إعلان الألفية» التأكيد على أهمية الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وقد ألفت «الأجندة 21»، باعتبارها واحدة من مخرجات «قمة الأرض» الرئيسية،

4 «الأجندة 21» عبارة عن خطة عمل وجب اعتمادها وتنفيذها عالمياً ووطنياً ومحلياً، وقد تبناها أكثر من 178 حكومة في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية» (UNCED) الذي انعقد في «ريو دي جانيرو» بالبرازيل بين 3 و4 حزيران (يونيو) من عام 1992. لمزيد من المعلومات يُرجى الاطلاع على الرابط: <<http://www.un.org/esa/dsd/agenda21/>>.

التنموي الوطني بوجه عام، الذي ينطوي على معالجة اللامساواة وتمكين الناس عبر توليد العمالة والأجور، وكذلك يُنشئ خطأً اجتماعية شاملة تقوم على أساس الحقوق³. وبالتالي، فقد رأينا بلداناً تحقّق نموّاً اقتصادياً، فيما كانت الفقر يرتفع ومعه البطالة واللامساواة. وقد أضعف ذلك تالياً هذه البلدان وزاد تبعيتها لجهة استيراد الغذاء، وفاقم هشاشتها وتعرّضها أمام الصدمات الخارجية. لقد وضّحت حدود مقارنة كهذه في إبان الثورات الشعبية في المنطقة العربية. وبالتأكيد، تحدّدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من أعلى إلى أسفل، بما يخدم مصالح القلة المحظية وبما يفاقم على وجه الخصوص الفقر واللامساواة والبطالة. فقد بولغ بأرقام النمو الاقتصادي بسبب صادرات النفط، من دون أيّ سياسات أو آليات لإعادة التوزيع السليم بما يؤدي إلى التمكين المحلي.

وفي الوقت الحاضر، فمن الجلي أن البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، تحتاج إلى الابتعاد من التركيز الحصري على النمو الاقتصادي، نحو مزيد من التشديد على بناء مشروع تنمويّ يقوم على أفق أوسع يرتكز على الحقوق. ومن الجلي، أيضاً، أن عملية العودة إلى دور الحكومات في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى إعادة اعتبار، بغيّة التوصل إلى توازن فعّال بين دور الدولة بوصفها ضابطاً وميسراً، وبين دور المعنيين بالسوق. ومثل إعادة النظر والتفكير هذه في دور الدولة والسوق وصنع السياسات الاقتصادية بوجه عام، لهي أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى عمليات التنمية المستدامة، التي تجمع دعائمها الثلاث

3 أنظر التقرير تحت عنوان: «التحدّيات التنموية في الدول العربية: مقارنة تنموية بشرية»، إصدار «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» و«جامعة الدول العربية» (كانون الأول/ ديسمبر 2009).

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 1

على مدى العقود الثلاثة الماضية، بُنيت اقتصادات البلدان العربية على أساس مقارنة تضع في رأس أولوياتها نموذج نموّ يستخفّ بأهداف التنمية وبحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وقد وضع صنّاع السياسة في رأس أولوياتهم مسألة التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والاستثمار، وكذلك عبر الاستدانة وتوسيع صفقات الخصخصة والشراكات العامة-الخاصة وإلغاء الضبط والرقابة الاقتصاديين، فأفراطوا في تركيزهم على الاستقرار الاقتصادي الكلي (الماكروي)². وهكذا، فقد تخلّت القوى السياسية والمجموعات الحاكمة عن مشروع الدولة باعتبارها لاعباً رئيسياً في تعزيز المشروع التنموي لبلدانها وصياغته. وقد تضاءلت الخطوط بين النخب السياسية الحاكمة وبين القوى الاقتصادية، فيما يعزّز في الواقع كل طرف الطرف الآخر. وفي الوقت نفسه، فقد همّشت القدرات الإنتاجية الوطنية في موازاة المشروع

1 بُنيت هذه الورقة على تقديم «شبكة المنظمات العربية غير الحكومة للتنمية» مشورة إلى الأمم المتحدة لإعداد المسوّدة صفر لوثيقة المخرجات، وهي متوفرة على الرابط التالي: <www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=115>، وعلى توصيات مخرجات الاجتماع الإقليمي حول التنمية الذي نظّمته الشبكة في القاهرة (أيار/ مايو 2011) وحملت عنوان: «نحو عقد اجتماعي جديد: إعلان المبادئ الرئيسية من قبل منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية» (www.annd.org).

2 وهذه عبارة عن جزء من رزمة إصلاحات السياسة النيوليبرالية التي عُرفت تحت اسم: «توافق واشنطن».

أنظر الرابط التالي: <www.cid.harvard.edu/cidtrade/issues/washington.html>

الضوء على ترابط التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي من أجل حماية حقوق الإنسان، لتعزيز المواطنة وحمايتها، ولبناء دولة الحقوق وحكم القانون. فالثورات والانتفاضات الشعبية العربية تعكس هذا الرابطة الذي يجمع بين كل من التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي والحرية.

علاوة على ذلك، أكدت «الأجندة 21» ومعها «إعلان الألفية» ضمناً على الرابطة الجامع للتنمية المستدامة والسلام والأمن، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لازماً لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن المنطقة العربية ما تزال تشهد حروباً وأزمات ونزاعات ناجمة من الانتهاك المستمر للقانون الدولي والعجز عن تنفيذ القرارات الدولية. وبالفعل، فمن الواضح أن سلاماً عادلاً ومستداماً في المنطقة العربية لا يمكن أن يتحقق ما لم يُحترم حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره.

تحديات التنمية المستدامة في إعادة تفكير المنطقة العربية: دور الدولة

حدّدت «اللجنة الاقتصادية-الاجتماعية لمنطقة غرب آسيا» (ESCWA) و«جامعة الدول العربية» وبرنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) سلسلة من التحديات التي تواجه عمليات التنمية المستدامة في المنطقة العربية استناداً إلى الورقة المعنونة: «الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المفهوم الشامل والخيار المتاحة». فبحسب هذه الورقة تشمل التحديات المذكورة ما هو سياسي تعتوره العيوب، وندرة المياه المتفاقمة، وكذلك التحديات الماثلة في وجه قطاع الطاقة والمخاطر التي تهدد الأمن الغذائي، والتغيرات والكوارث المناخية وأنساق الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، فضلاً عن تزايد عدد السكان وهو شريحة الشباب⁶. وتقتصر الورقة مفهوم «الاقتصاد الأخضر» مساراً وحلاً لتأمين عملية التنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث «يقدم التحول رزمة

5 أظّر الرابط التالي:
<css.escwa.org.lb/sdpd/1570/PaperEn.pdf >

6 «Green Economy in the Arab Region: Overall Concept and Available Option» (May 2011); paper by Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), League of Arab States (LAS), and the United Nations Environment Program (UNEP).

كاملة من الاستراتيجيات الاقتصادية، وسائل وأدوات يمكن لصنّاع السياسة في البلدان العربية استخدامها على نحو انتقائي⁷. كما تقترح هذه الورقة أن مثل هذا «المسار» قد يتحقّق من خلال استراتيجية «مو أخضر» (أي زيادة الاستثمار في القطاعات الخضراء وزيادة الطلب على السلع الخضراء)، ومن خلال «تخصير البني» (أي إعادة هيكلة القطاعات القائمة لتكون أكثر صداقة مع البيئة ومواتاة لها). ونجاح استراتيجية كهذه -بحسب الورقة- إنما يعتمد على «الشركات العامّة-الخاصة»⁸.

في لحظة تاريخية، كذلك التي يمر بها العديد من البلدان العربية في الوقت الراهن، فإنه لمن بالغ الأهمية ضمان ألا يُستخدَم مفهوم «الاقتصاد الأخضر» لتغليب النماذج الاقتصادية والاجتماعية نفسها وتعزيزها، تلك النماذج التي أحفقت في ظل الأنظمة السابقة في أن تخدم حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

تفكيك مفهوم «الاقتصاد الأخضر»

يجب أن يُقارَب مفهوم «الاقتصاد الأخضر» الذي يحتل مكانة محورية في عملية «قمة الريو20+»، وحده ضمن سياق التحديات المقبولة والمتوافق عليها وضمن سياق مبادئ «التنمية المستدامة» التي وُضعت خلال مؤتمر الريو في عام 1992. فهذا المفهوم الأخير، كما نشأ منه ينطوي على أجندة شاملة تتّسع «لتتجاوز الاتفاقيات البيئية» مع كونها اتفاقيات مُلزمة تتطلّب تغييراً في فكرة التنمية في حدّ ذاتها، بما يتلاءم ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، القائم على التكافؤ وعلى مسؤولية البلدان المتقدمة التاريخية⁹. مُدّاك، مع ذلك، كان المفهوم يتقلّص أكثر فأكثر مع تقلّص الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة. وفي الوقت الحالي، نشأت عمليات جديدة انطبعت بطابع الروح نفسها التي كانت لـ «الأجندة 21».

وبالنظر إلى هذا السياق، فإنّ ثمة ضرورة لضمان

7 Ibid. p.12; available at <css.escwa.org.lb/sdpd/1570/Paper_En.pdf>.

8 «Green Economy in the Arab Region: Overall Concept and Available Option» (May 2011); p.13.

9 Third World Network: Submission to the UN Consultation on Zero Draft for Rio+20 Outcome Document; <www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=510&nr=446&menu=20>.

ألا يُصبح مفهوم «الاقتصاد الأخضر» خطوة إلى الوراء تتكص على الالتزامات الأولية الواردة في «الأجندة 21»، حتى وإن كافتحت لاحتضان مقارنة جديدة حيال إشكالية الاستدامة العالمية. فهذا لا يمكن تحقيقه من دون فهم أوسع نطاقاً للتنمية المستدامة، التي تحتضن بدورها مراجعة لاتجاهات الاستهلاك والإنتاج في عالم اليوم، وبحيث تظل الحقوق والمساواة والعدالة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة مسائل وأهدافاً محورية بالنسبة إليها. وقد يستلزم هذا بالضرورة إعادة توجيه السياسات الاستثمارية والتجارية والمالية لتركز على تلك الأهداف، بما في ذلك تعزيز التعاون الإقليمي على هذه الجبهات نحو زيادة الإنتاج والطلب على المستويين الوطني والإقليمي.

وإنّ مقارنة كهذه لهي بالغة الأهمية من حيث العمل في اتجاه الإبلال من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، بما في ذلك إحياء النمو في أسواق العمالة وتوليد فرص العمل، فضلاً عن إشاعة الاستقرار في أسواق المنتجات الأساسية. وبالفعل، فإنّ الابتعاد من مسار التنمية المستدامة والنكوص عن الالتزامات التي اتُّخذت في السابق يسهمان في إضعاف الاقتصاد العالمي ككل. وهذه المُقلِّقات يجب أن تُعالج مع الأخذ في الحسبان، في الوقت نفسه، ملحاحية الوضع الذي تواجهه الاستدامة العالمية، فضلاً عن المسؤوليات والقدرات المتمايزة في السياق الراهن، على المستوى العالمي بين كل من البلدان النامية والمتقدمة، وعلى المستوى الوطني بين الدوائر الغنية وبين المنجمعات الفقيرة والمهمّشة.

ومثل هذه المقاربة الحاسمة حتّى في سياق المنطقة العربية، حيث تطالب الثورات الشعبية بدور متجدد للدولة ينطوي على إعادة النظر والتفكير في النماذج التنموية. وهذا، بدوره حاسم أيضاً من أجل استدامة العمليات الديمقراطية في المستقبل.

لماذا لا تشكّل «الشركات العامّة-الخاصة» الجواب الصحيح؟

في هذا السياق، ثمة حاجة لتفكيك مفهوم «الشركات العامّة-الخاصة» وتقويم المنافع التنموية الناجمة من الخبرات في هذا المجال. وفي مدى أبعد، غالباً، ليست «الشركات العامّة-الخاصة» إلا خصخصة مقنّعة أو إجراءات امتيازية تنازلية، وخصوصاً أنها تتّسم

أطر العمل القانوني والمؤسسي بالضعف. فمع توافق غير متحقق على ما يكونها، تواجه "الشراكات العامة-الخاصة" نتائج جد ملتبسة وغامضة ويمكنها أن تتمفصل على العمليات الاقتصادية والحقوق الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة. وهذا مهم على وجه الخصوص في الوقت الذي تُعزّز فيه "الشراكات العامة-الخاصة" في البلدان التي يسودها الفساد وسوء الإدارة بوضوح. مثلاً، خلال العقود الماضية شهدت بلدان عربية متنوعة حوادث كثيرة لنقل الأصول العامة إلى الملكية الخاصة وامتيازات استغلال الموارد الطبيعية، وإعطاء عقود الخدمات العامة للشركات الخاصة التي تنفذها بقليل جداً من المساءلة. والمؤكّد أنّ الانتفاضات الأخيرة في المنطقة العربية قد أقلت الضوء على الفساد المستشري في صفقات الخصخصة وعمليات "الشراكات العامة-الخاصة" التي أفاد منها عدد قليل من الأفراد فيما هو يحرم منها أغلبية السكان، مع تدهور جودة الخدمات المقدّمة وارتفاع أسعارها. ويصبح هذا الوضع حتى أصعب عندما تكون الشركات الخاصة أجنبية وغالباً ما تكون غير مسؤولة أما النظام القضائي الوطني. والمشكلة أنّ هذه الاتفاقيات تعطي للاعبين الخاصين أفضلات ومزايا كنتلك التي تتمنّع بها احتكارات الدولة، فيما هي أهدافها محدّدة بتحقيق الأرباح وليس بخدمة الصالح العام. ولقد كان لحالات الفشل نتائج اقتصادية واجتماعية مأساوية حتّى في البلدان المتقدمة. وبالتالي، فإنّ مناقشة إمكانيات إقامة "الشراكات العامة-الخاصة" تستلزم ضرورة مناقشة سليمة للآليات التي تكفل إجراءات الشفافية والمساءلة، وكذلك إجراءات وقدرات الرقابة المشدّدة، فضلاً عن مؤسسات حكومية مضادة قوية.

إعادة التفكير بدور الدولة في التنمية المستدامة

إنّ مقاربات السياسة التي تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي في اتجاه التنمية المستدامة تستدعي بالضرورة تجديد التفكير بدور الدولة في عمليات التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة مسألة محورية لحدوث نمو متوازن مستدام بعيد المدى، يضرب جذوره في حقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية. وهي تتضمن التصدي

لنموذج النمو، بما في ذلك كيفية تحقّق النمو والغايات التي يُدفع إليها ومكانة الحقوق ضمن هذا النموذج.

كان ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واحداً من الأهداف الأصلية والمركزية لثورات الشعوب في المنطقة العربية والتكامل الطبيعي والأساسي مع الحقوق المدنية والسياسية. وتستلزم هذه الأهداف بالضرورة أن تتوسّع السياسات إلى أبعد من النمو والدخل لمعالجة تحقيق توزيع الثروات المتساوي.

ضمن هذا السياق، للدولة وظيفتان بما فيهما دور ضابط لقوى الإنتاج وعلاقات السوق وحامي المصالح الوطنية، فضلاً عن الضامن لحقوق الفئات الضعيفة والمعزّزة والحافظ لها. إنها مسؤولة الدولة أن تضمن تقدماً ووصولاً متساويين إلى خدمات جيدة، كالنقل والصحة والتعليم والطاقة والمياه والإسكان، فضلاً عن الضمان الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إنها مسؤولة الدولة أن تضمن التوازن والترابط الجيد بين دعائم التنمية المستدامة الثلاث، التي تشمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. علاوة على ذلك، فمن مسؤولة الدولة أن تضمن العمليات متعددة المعنيين الديمقراطية التشاركية لصنع السياسة التنموية المستدامة، حيث تتمثّل أصوات مجموعات المجتمع المدني الذي يمثّل بدوره تعددية المنجمعات على المستوى الوطني بما يضمن وجودها.

هذا، ويستدعي التفكير مجدداً في دور الدولة، بالضرورة، إعادة تشكيل دور المؤسسات المعززة التي تعمل ضمن تنسيق وتعاون موضوعيين، مع التركيز على العمليات التشاركية والحكم. فالمؤسسات ينبغي أن تُمكن لتركّز على تعزيز التنمية المستدامة من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لا تتقيّد بأجندات المانحين المحدّدة. وهذا سيقع على كاهل المؤسسات الحكومية الشفافة والمسؤولة حيال المعنيين المتعددين.

إنعاش الشراكات العامة-الخاصة من أجل التنمية المستدامة

يعاني الاقتصاد العالمي، أصلاً، من أنساق الإنتاج والاستهلاك التي تستغلّ الموارد الطبيعية على نحو غير مستدام؛ بما يؤدي إلى مشكلات بيئية وإيكولوجية خطيرة، ويُثاقم اللامساواة بين

شعوب العالم. مثل هذا النهب يظل قائماً في أيامنا الراهنة، فتنشأ مشكلات خطيرة كتغيّر المناخ وتدهور التربة وندرة المياه، تتهدّد التنوع الحيوي والسيادة الغذائية والأمن ومعايش مختلف المنجمعات في أنحاء العالم كافة، وتتهدّد قبل ذلك كله الحق الشمل في التنمية. ضمن هذا السياق تستلزم عمليات التنمية المستدامة إعادة التفكير بالسياسات المائية والطاقة والغذائية والزراعية، فضلاً عن السياسات البيئية ابتداءً من المستوى الوطني حتّى المستويين الإقليمي والعالمي.

يُتسم هذا الوضع بمزيد من الخطر بسبب سياسات الطاقة الضعيفة غير المستدامة المتبعة التي لم تفعل إلا أن فاقت خطر تغير المناخ العالمي، بالإضافة إلى الخطر المحدق بالأمن المائي والغذائي بسبب التّقانات التي تعتمد على توليد الطاقة من الوقود الحيوي، الأمر الذي يولّد تنافساً بين الطاقة والغذاء. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أهمية تبني أكبر للتقانات المستدامة الصديقة للبيئة، كطاقة الرياح والطاقة الشمسية، والاستثمار العام والخاص في هذه الحقول.

علاوة على ذلك، من بين كل الموارد الطبيعية يُعتبر الماء المورد الأكثر استراتيجية، وسوء إدارته يهدّد سكان العالم. وهكذا تتواءم كفاءة الطاقة والأمن المائي والأمن الغذائي مع بعضها بحيث لا يجوز النظر إليها كل على حدة. وتبدو هذه المسألة ضاغطة في المنطقة العربية، حيث تعتمد المخزونات المائية في معظم بلدانها على عمليات مكلفة ومكثّفة من ناحية الطاقة، بما يؤدي إلى ضياع المورد بسبب الافتقار إلى الخبرة الأساسية أو إلى الرؤية على المستويين الإقليمي والمحلي. فإدارة المورد يمكن أن تتعزّز فقط بضمان الوصول إلى المياه العذبة بوصفه حقاً إنسانياً. ومع تأمين الحقوق الأساسية للفئات الأكثر تهميشاً وتعزّزاً، يمكن أن تُمكن لتكون إسهاماً ناشطاً ومورداً كفوفاً في عمليات التنمية، مع ضمان المعايير المحلية والتقليدية.

وهكذا، فمن الضروري أن يُعاد تقويم السياسات القائمة في مجال استخدام المياه وتوليد الطاقة، لضمان استخدام الموارد المستنزّفة بطريقة عادلة ومستدامة. وإنّ تعزيز الاستثمارات وكذلك التعاون الإقليمي في هذا المجال يُعتبر أمراً ضرورياً. علاوة على ذلك، تكتسب الشراكات الإقليمية والعالمية في هذه

المجالات أهمية حاسمة لتحقيق أي نجاح. كما تستلزم أي شراكة عالمية للتنمية المستدامة، أعيد إحيائها، بالضرورة إعادة تقويم السياسات والاتفاقيات التجارية والاستثمارية والمالية القائمة التي تُناقض مفهوم "التنمية المستدامة". وهذا يشمل معالجة الطرق التي تجعل من العلاقات التجارية والاستثمارية والمالية في صالح البلدان الغنية على الأغلب، على حساب معاش البلد الفقير بما يحرف الموارد عن خدمة أهداف التنمية والحقوق. على سبيل المثال، ينبغي ألا تُستخدَم قواعد التجارة الدولية وقوانينها أدوات للحد من الدعم العام الموجه نحو مصادر وتقانات طاقة بديلة، ولا للحماية التجارية، ولا لتجميد استخدام التقانات "البيئية" الجديدة الآيلة إلى تنمية شعب البلد المعني. فخطوات كهذه تبدو ضرورية لمعالجة الاختلال البيئي في توزيع السلطة والنفوذ في الاقتصاد العالمي الذي تستفيد منه أقلية.

بالإضافة إلى ذلك، من بالغ الأهمية إعادة النظر في نظم الرقابة والضبط الوطنية لمعالجة غياب السياسات التي توطر التنمية المستدامة وتدعمها، أو ضعف السياسات المذكورة، بما في ذلك، مثلاً، النظم الوطنية الخاصة بالسيادة

والأمن الغذائيين، فضلاً عن تلك المتعلقة بالتقانات الجديدة ونقلها. ومثل إعادات النظر والمراجعات هذه يمكن أن تساعد على سبيل المثال على معالجة المخاطر التي تتهدد النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي التي يتسبب بها تدهور الأراضي وتلوث المياه. وعندما يتعلق الأمر بالتقانات الجديدة، فإن تعزيز "مبدأ الوقاية" يصبح ضرورياً بغية الحؤول دون مثل المخاطر والتحديات التي تفرضها تقانات غير مؤكدة¹⁰.

أضف إلى ذلك أن للتعاون التنموي الدولي دوراً مهماً في دعم العمليات التنموية المستدامة التي تقوم بها وتُنشئها الدول الوطنية واللاعبون غير الدوليين. إن فعالية المساعدات والتنمية التي يمكنها أن تعزز العمليات التنموية المستدامة لا أن تضعفها، تحتاج إلى فصلها عن أهداف السياسة الخارجية أو عن عمليات العسكرية، فضلاً عن الشروط التي تملئها السياسة الخارجية التي تشوه السياقين الاقتصادي والاجتماعي، خدمة لمصالح محدّدة أو للنماذج الاقتصادية الأرثوذكسية. كما أن فعالية المساعدات والتنمية التي تُخدم أهداف التنمية المستدامة، تستلزم بالضرورة تركيزاً على الملكية الوطنية الديمقراطية والمشاركة المُجدية

والمنتظمة من جانب المجتمع المدني وتعزيز نظام المساءلة المتعدّدة.

ملاحظات ختامية

تقدّم عملية "الريو+20" وقمتها فرصة مهمة لإعادة إحياء التركيز على التنمية المستدامة. وسيعزز هذا التوجّه الذي بدأ في عام 1992 نحو إصلاح الأفكار التنموية التي تنطوي على استراتيجيات منسجمة ومتماسكة لإنعاش القطاعات والقدرات الإنتاجية في البلدان النامية، بما في ذلك الصناعة والزراعة، في موازاة بيئة قطاع خدمي تنافسي.

من خلال بُنى التنسيق على المستويين الوطني والمحلي، يمكن أن تُعزز هذه العملية المشاركة العامّة في صياغة سياسة التنمية المستدامة وتنفيذها. وبالفعل، فإن أي تنفيذ يتطلب سياسات وآليات تضمن انخراط المعنيين المحليين، المتمثّلين بأشكال متنوعة من مجموعات المجتمع المدني والقواعد الشعبية، بما في ذلك النساء والسكان الأصليون والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، القادرون على صنع القرارات التي تخدمهم بصورة أساسية وتنفيذها. ■

10 من دون توجيه واضح أو تبني آليات، ينتهي الأمر بالاقتصادات النامية مرتباً للتقانات الملوثة وغير المستدامة؛ وعليه، يتوجّب على العالم المتقدم الانتقال إلى اقتصادات أكثر استدامة. فمن دون مؤسسات سليمة تعمل على تقويم التقانات، تتحول البلدان النامية إلى تربة اختبار للتقانات غير المؤكدة أو غير المختبرة، ما سينجم عنه عواقب غير متوقّعة.